

مجلة العلوم الإسلامية «مجلة علمية فصلية محكمة»

العدد السابع والعشرون || ١



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة العراقية
كلية العلوم الإسلامية



مجلة

العلوم الإسلامية

«مجلة علمية فصلية محكمة»

«العدد السابع والعشرون»

آذار

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

مجلة العلوم الإسلامية

مجلة علمية، محكمة فصلية، تصدرها كلية العلوم الإسلامية في الجامعة العراقية في بغداد «العراق» وتعنى بنشر المقالات، والبحوث، والدراسات الأصلية، والمبتكرة، والتطبيقية في الفروع الإسلامية، والعلمية، والتربوية كافة، بعد أن تخضع للمراجعة والتقويم من الخبراء والمختصين في داخل العراق وخارجه.

• وتشترط المجلة:

أن تكون المشاركة المقدمة إليها للنشر غير منشورة سابقاً في مجلة أو دورية أخرى.

يقصد من هذه المجلة: أن تمثل منتدى لاختصاصات إسلامية، وعلمية متعددة، ضمن مجتمع البحث العلمي في العراق.

وتهدف المجلة: إلى نشر المعرفة، وتوفير المراجع، والمصادر المقومة في الفروع: الإسلامية، والعلمية، والتربوية، وكذلك إيجاد قنوات للتواصل بين الأكاديميين، والخبراء، والباحثين، وصناع القرار، والقائمين على تنفيذه في ميدان الاختصاص.



مجلة العلوم الإسلامية
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدرها كلية العلوم الإسلامية
في الجامعة العراقية

الترقيم الدولي:

issn/2225-9732

معامل التأثير العربي:

L20/659ARcif

البريد الإلكتروني:

إميل المجلة:

journalislamicosciences@gmail.com

إيميل مدير التحرير:

dr.salahhemeed@gmail.com

العراق - بغداد

الإخراج الطباعي

مطبعة أنوار دجلة

شروط النشر

ترحب أسرة مجلة العلوم الإسلامية بالباحثين والدارسين، ويسرها نشر بحوثهم، ضمن الشروط الآتية: يشترط أن يكون البحث رصيناً علمياً، مراعيًا معايير البحث العلمي: تقديم طلب خطي لنشر البحث، مع التعهد بعدم إرساله إلى مجلة أخرى، أو نشره فيها. لا يتجاوز عدد صفحات البحث (٣٠) صفحة، ويترتب على الزيادة مبالغ مالية رمزية. ينبغي أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسب الإلكتروني وتقدم ثلاث نسخ منه (من ضمنها النسخة الأصلية) مع قرص CD.

• عند طباعة البحث يجب الالتزام بما يأتي:

- ١- أن يستخدم في طباعة البحث برنامج (word 2003-2007).
- ٢- الحاشية من أعلى وأسفل الصفحة ٥, ٣ سم، وتترك مسافة من الجهة اليمنى والجهة اليسرى ٣ سم.
- ٣- المسافات بين الأسطر مفردة: ١ سم.
- ٤- أن يكون نوع الخط العربي (Traditional Arabic)، والخط الإنجليزي (Times New Roman).
- ٥- يكتب عنوان البحث بلون غامق وبحجم خط (١٨)، وإذا كان البحث باللغة الإنجليزية تكتب الأحرف الأولى من الكلمات كبيرة (Capital).
- ٦- تكتب أسماء الباحثين بلون غامق وبحجم خط (١٦) ويكتب تحتها عنوان الباحثين بحجم خط (١٥) متضمنًا اللقب العلمي / القسم / الكلية / الجامعة.
- ١٧- محتويات البحث العربي ترتب بالصيغة الآتية (الخلاصة العربية، المقدمة، المواد وطرائق العمل أو الجزء العلمي حسب اختصاص الباحث، النتائج والمناقشة، الاستنتاجات أن وجدت، المصادر). أما البحوث الإنجليزية فتكتب فيها الخلاصة العربية قبل الإنجليزية على أن لا تزيد الخلاصة على ٢٥٠ كلمة.
- ١٨- اعتماد رسم مصحف المدينة المنورة عند ذكر الآيات القرآنية كما موضح أدناه: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة الآية ١١].
- ١٩- متن البحث بحجم خط (١٨)، والهوامش تكتب بحجم خط (١٤) مع إتباع طريقة الترقيم في كتابة المصادر.

- ٢٠- توضع الأشكال والجداول والصور في أماكن مناسبة مع ما يشير إليها في محتوى البحث.
- ٢١- يطالب الباحث بنسخة نهائية ورقية بعد إقرار الخبراء، بنشر البحث مع القرص (CD) ويجب أن تكون النسخة الورقية للبحث مطابقة تمامًا لما موجود في القرص.
- ٢٢- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء قبلت أو لم تقبل.
- ٢٣- المجلة غير ملزمة بسحب البحث بعد قبوله للنشر لأي سبب كان.
- ٢٤- يتعهد الباحث أن البحث غير مسروق أو مستل من الرسائل والأطاريح الجامعية التي لم يشرف عليها، ويتحمل كافة التبعات القانونية في حال عدم صحة المعلومات.
- تكون المراسلات المتعلقة بالمجلة كافة بإسم رئيس تحرير المجلة أو مدير تحرير المجلة، وعلى العنوان الإلكتروني أو موقع المجلة:

• إميل المجلة: journalislamicsciences@gmail.com

• إميل مدير التحرير: dr.salahhemeed@gmail.com

- ملاحظة: الآراء التي تنشرها المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي وتوجهات المجلة.



هيئة التحرير

- ١- أ.د. ضياء محمد محمود رئيس التحرير
- ٢- أ.د. صلاح حميد عبد مدير التحرير
- ٣- أ.د. محمد شاكر عبد الله عضواً
- ٤- أ.د. كاظم خليفة حمادي عضواً
- ٥- أ.د. محسن عبد فرحان عضواً
- ٦- أ.د. حسين عليوي حسين عضواً
- ٧- أ.د. أحمد سامي شوكت عضواً
- ٨- أ.د. إبراهيم درباس موسى عضواً
- ٩- أ.د. فاضل بنيان محمد عضواً
- ١٠- أ.د. عثمان محمد بشير عضواً
- ١١- أ.د. أحمد صويعي شليك عضواً
- ١٢- أ.د. عبد العزيز دخان عضواً



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين .

قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف الآية ٣٠] إن من أسباب سعادة القلب أن هيا الله تعالى الاسباب لتحقيق الاهداف المرجوة ، فقد يسر الله تعالى أن نرى كلية العلوم الاسلامية / الجامعة العراقية تتألق وتتطور ونرى أغصان أزهارها يزهر ويمتد بكل اتجاه ، وها هي مجلة العلوم الاسلامية تتألق باصدار عدد جديد من عام ٢٠٢١ م ، والتي تسعى الى نشر المعرفة الانسانية في ربوع العالم أجمع ، إذ حققت مجلتنا انجازات كبيرة جعلتها ترنو أن تحقق العالمية بعد الحصول على معامل التأثير العربي للمجلات والدوريات العربية .

إذ توحدت جهود الاساتذة والباحثين من الجامعات والمراكز البحثية والقطاعات الاخرى العراقية والعربية في كل الاختصاصات الانسانية والشرعية والعلوم المصاحبة ، فقد انتظمت أزهارهم بكل ألوانها ، لنهل رحيق وعبير تلك الازهار بمعالجة القضايا والاشكاليات التي يحتاجها الفرد والمجتمع

هيئة التحرير



فهرس المحتويات

١. حقوق زوجة المحجور عليه في الشريعة الإسلامية ١١
• د. عمار محمود خلف.....
٢. مفهوم الإغتراب في رواية: «عائد إلى حيفا» {غسان كنفاني} ٢٥
• د. غانم أحمد حسين
٣. مخالفات الإمام مالك لبقية الأئمة الثلاثة من خلال كتاب بداية المجتهد في بابي الطهارة والصلاة
«دراسة فقهية مقارنة» ٤١
• أ. م. د. عبد الله داود خلف
٤. الآثار الإقتصادية للفساد في المنظور الإقتصادي الإسلامي ٩١
• م. د. بهاء الدين بكر حسين
٥. دلالة الفعل (زال) عند اللغويين والمفسرين ١٢٣
• د. حمود محمد أحمد ناصر المعاضيدي
٦. موجبات سحب الجنسية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي العراقي ١٣٩
• أ. م. د. وسام حمود عبد.....
٧. تسميت العاطس وأحكامه ١٦٥
• أ. م. د. غسان سلمان علي
٨. الفكر الإسلامي وعلاقته بالإجتهد وتغيير الفتوى ١٨٩
• د. محمد سعيد عبد الدليمي.....
٩. الصورة المشهدة التأثيرية في شعر الشيخ محمد تقي الطبري الحائري (ت ١٣٦٦هـ) [دراسة
نقدية] ٢١١
• م. سعد صابر نمال
١٠. أحاديث الست خصال التي ذكرها النبي ﷺ في الكتب التسعة [دراسة تحليلية] ٢٣٧
• أ. م. د. حازم عبد الوهاب عارف.....

١١. أسس إعداد المرأة الصالحة وأثرها في بناء الأسرة ٢٧١
- م. م. أحمد عليوي عباس العيساوي
١٢. ذم النميمة لفظاً ومعنى من السنة النبوية وأثرها السيء على الفرد والمجتمع [دراسة إستقرائية] ٢٩٧
- أ. م. د. سعدون محمد جواد
• م. م. سبتي صالح أحمد
١٣. المرأة السبية في الشعر الأندلسي ٣٢١
- د. أحمد عبد الله عبد
١٤. ما يجب على المكلف إعتقاده شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني القاهري الشافعي المتوفى (٩٧٧هـ) «تخصص (عقيدة)» ٣٣٩
- م. د. وليد طوينة عبد الحمزة
• م. د. فرات سمير فرج
١٥. الفروق الفقهية عند العمراني من خلال كتابه «البيان» في مذهب الإمام الشافعي ٣٧٩
- قسم العبادات - جمعاً ودراسة - ٣٧٩
- أ. د. أحمد خلف عباس سميران الحلبوسي
١٦. المسائل التي توقف فيها الإمام أحمد في كتاب الصلاة جمعاً ودراسةً فقهيةً مقارنةً ٤٢٧
- د. وسمي محمد أحمد الدليمي
١٧. الوجوب العقلي عند الماتريدية «دراسة مقارنة» ٤٦١
- د. محمد محسن راضي
١٨. النقد الصرفي عند ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) في كتابه مقدمة في أصول التصريف ٥٠١
- د. أحمد صفاء عبد العزيز
١٩. حديث {من يمنعك مني} «دراسة نقدية» ٥٢٧
- أ. م. د. سعدون محمد محمود
٢٠. تعدد الفعل وأثره في الأحكام الشرعية (نماذج فقهية في باب العبادات) (دراسة مقارنة) ٥٤٧
- د. م. باسم عبد الله عبيد
٢١. خيار الرؤية في الفقه الإسلامي ٥٧٣
- د. سيف عبد الوهاب عبد الرزاق الحلبوسي

٢٢. لمصطلحات الفقهية في القرآن الكريم وتعريفاتها (الطهارة والصلاة) ٥٩٧
- أ.م.د. صلاح الدين نامق خميس
 - م.د. عبدالرحمن حسان عثمان
 - أ.م.د. احمد محمود عبد الحميد.....
٢٣. أساليب الخطاب القرآني للإيمان بالبعث (دراسة موضوعية) ٦٣٥
- أ.م.د. أحمد خضير عمير
٢٤. الحديث (المُنكر) في سنن أبي داود (دراسة تطبيقية) ٦٥٧
- أ.م.د. محمد سراج الدين قحطان
٢٥. التوجيه الصوتي لظواهر من القراءات العشر دراسة من منظور البحث اللغوي الحديث ٦٨٣
- أ.م.د. محمد هادي محمد عبد الله.....
٢٦. الرؤية الإستشراقية للسيرة النبوية ماسيه وكتابه "الاسلام" أنموذجاً ٧٣٧
- أ.م.د. نور سعد محسن
٢٧. السياسة الشرعية في ضوء سورة النمل ٧٥٧
- أ.م.د. صلاح الدين محمد قاسم النعيمي.....
٢٨. درء الفتن عند الإمام الترمذي (دراسة مقاصدية) ٧٧٩
- يوسف عبد زيد.....
٢٩. أثر استراتيجية خرائط السلوك في التحصيل وتنمية الوعي الاثري لدى طلاب الصف الرابع الادبي
بمادة التاريخ ٨٠٥
- م. سلوان عبد أحمد
٣. أثر أنموذج (Dukall) في تعديل التصورات البديلة لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي في مادة
الإجتماعيات ٨٣٣
- م.د. ذكري فاضل محل
٣١. مواقف كلامية مع ابن جني (ت٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص (دراسة نقدية) ٨٥٩
- أ.م.د. محمد سلمان داود
٣٢. القضايا اللغوية في كتاب (المنح المكية في شرح الهمزية) لأحمد بن محمد الهيثمي ٨٨٩
- أ.م.د. د ثامر نجم عبد الله.....

٣٣. حجة عقود البيوع الشرعية في عمل المصارف الإسلامية ٩٢٥
- د. حاتم هذال عبد الحميد.....
 - د. عبد العزيز شويش عبد الحميد.....
٣٤. الألفاظ التي إستخدمها النبي محمد ﷺ ولم يستخدمها قبله أحد من العرب (دراسة حديثة) ٩٤٧
- أ.م.د. أنس محمود خلف جراد.....
 - أ.د. ضياء محمد محمود المشهداني.....
٣٥. آيات تمني الموت في القرآن الكريم (دراسة عقائدية) ٩٦٣
- م.د. مدين عبد خلف.....
٣٦. من آيات صفات الداعية المؤثر في سورة فصلت (دراسة تحليلية) ٩٨٣
- م. م. فلاح عبد محمد عواد الدليمي.....
٣٧. الإختلاف والعداوة في القرآن الكريم مفهومهما والعلاقة بينهما ١٠٢٣
- أ. م. د. ياسر إحسان رشيد النعيمي.....
٣٨. ما تلبسه النساء من الحجاب في الكتب الستة (دراسة تحليلية) ١٠٤٧
- أ. م. د. إسماعيل خليل إبراهيم.....
٣٩. البكاء في القرآن الكريم (دراسة تحليلية) ١٠٧٩
- أ. م. د. محمد حسين عبد الله + أ. م. د. عبد الفتاح حسين سليمان.....
٤٠. الإصلاح النفسي وعلاقته بالتنمية البشرية من منظور الفكر الإسلامي ١٠٩٥
- د. محسن كاظم مشالي.....



حقوق زوجة المحجور عليه في الشريعة الإسلامية

د. عمار محمود خلف

ملخص إنكليزي

the research Marriage is a close bond between a man and a woman, and the Islamic Shari'ah wants it to be permanently and permanent, as it wants to create affection and mercy from it, and that permanence is not facilitated and does not grow in the valley of affection and mercy except with each of the spouses doing the rights of the other to ensure self-satisfaction, stability and reassurance, and the inclusion of love. This law strictly regulates the relationship of the spouses, And the interdict on him, if he is married or married, whether her fool, insane, young, or a fool, applies to him all the rights that relate to the wife who is in his infallibility, and she has all the rights and he must collect the duties, but there are some differences in these duties from one person to another according to the type of stone According to him, the fools, the insane, the boy and the insane have different rulings. Through research, they did not talk about the rights of the wife

ملخص البحث بالعربي

الزواج رباط وثيق بين الرجل والمرأة، والشريعة الإسلامية تريد به الدوام والبقاء، كما تريد أن تنشأ عنه مودةً ورحمةً، ولا يتيسر ذلك الدوام ولا تنمو بوادي المودة والرحمة إلا بقيام كل من الزوجين بحقوق الآخر قياماً يكفل رضا النفس، واستتباب الطمأنينة، وشمول المحبة، وقد نظمت هذه الشريعة علاقة الزوجين نظاماً دقيقاً، والمحجور عليه اذا تزوج او كان متزوجا سواء كان سفيها او مجنونا او صغيرا او معتوه، تطبق عليه جميع الحقوق التي تتعلق بالزوجة التي تكون في عصمته، ولها جميع الحقوق وعليه جمع الواجبات، لكن هناك بعض الاختلافات في هذه الواجبات من شخص الى اخر بحسب نوع الحجر عليه، فالسفيه والمجنون والصبي والمعتوه تكون احكامهم مختلفة، فمن خلال البحث لم يتكلموا على حقوق زوجة المحجور عليه كثيرا لانها تجب لها جميع الحقوق بغض النظر على انه محجور عليه او لا، بعد ذكر اقوال المذاهب في هذه الحقوق لابد من التطرق الى حقوق الزوجه على الزوج سواء كان محجور عليه ام لا .



المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة والسلام
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين.
وبعد .. الزواج رباط وثيق بين الرجل والمرأة،
والشريعة الإسلامية تريد به الدوام والبقاء، كما
تريد أن تنشأ عنه مودةً ورحمة، ولا يتيسر ذلك
الدوام ولا تنمو بوادي المودة والرحمة إلا بقيام
كل من الزوجين بحقوق الآخر قياماً يكفل رضا
النفس، واستتباب الطمأنينة، وشمول المحبة، وقد
نظمت هذه الشريعة علاقة الزوجين نظاماً دقيقاً،
فإن الإسلام جاء بتشريعاته العظيمة لإسعاد البشر،
وبناء مجتمع سليم يعيش في ظل النظام الرباني
الذي ارتضاه الله تشريعاً خالداً إلى نهاية الحياة،
ولبناء ذلك المجتمع اعتنى الإسلام بشؤون الأسرة،
كما عني ببناء شخصية الفرد المسلم وعقيدته
السليمة، وفصل القرآن الكريم والسنة النبوية أكثر
أحكام الأسرة؛ لأنها مبنية على مصلحة ثابتة لا
تتغير، فبين ما يجب على كل واحد منهما للآخر،
بحيث لو اتبعها المتزوجون إتباعاً صادقاً في سرهما
وعلايتهما لنعمت حياتهما وسعدا في معيشتهما.

of the interdicted person a lot because
she must give her all rights regardless of
whether he is interdicted by him or not.
Whether it is quarantined or not.



اموالهما^(٢).

وعرفه والحنابلة الشافعية أنه منع من تصرف مالي، سواء كان المنع من الشرع كالصغير والمجنون والسفيه، أو من الحاكم كالمشتري من التصرف في ماله حتى يدفع الثمن في الحال، كما ان المحجور (السفيه والمفلس والمريض) لا يمنع من التصرفات غير المالية، كالطلاق والإقرار بما يوجب العقوبة، وكذلك العبادة البدنية واجبة أو مندوبة، وينفذ العبادة المالية الواجبة كالحج، دون المندوبة. اما الصبي والمجنون فلا يصح تصرفهما في شيء مطلقاً من المال والذمم وكذلك الأحوال الشخصية من زواج وطلاق^(٣).

• ثانياً: مشروعية الحجر:

ذكر الحجر في القرآن الكريم بثلاث آيات تدل على مشروعية، ففي سورة البقرة قوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤْمَلَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ لِوَلِيِّهِ بِالْعَدْلِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وفي سورة النساء قوله تعالى ﴿ وَلَا تُوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ [النساء: ٥].

فهذا دليل صريح على عدم اعطاء السفيه اموالهم كي لا تضيع بسبب عدم معرفتهم للتصرف بها، وقوله تعالى ﴿ وَابْتُلُوا الِيتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ

التمهيد

• أولاً: تعريف الحجر

يعرف الحجر بأنه حجر مخصوص وهو الحجر الحكمي الذي لا يصير تصرف المحجور عليه مفيداً حتى اذا باع حصل القبض لا يفيد أملك، عرفه فخر الدين الزيلعي هو منع عن التصرف قولاً لا فعلاً بصغر ورق وجنون^(١).

كما ان المالكية عرفوه أنه صفة حكمية أي يحكم بها الشرع تتوجب منع موصوف من نفوذ تصرفاته فيما ازداد عن قوته، أو تبرعه بما يزيد على الثلث من ماله، فأشتمل الأول: الحجر على الصبي والمجنون والسفيه والمفلس وغيرهم، إنهم يمنعون من تصرفهم بالبيع أو التبرع فيما يزيد على قوتهم ويكون تصرفاتهم موقوفاً على إجازة الولي لهم، وأشتمل الثاني: الحجر على المريض مرض الموت وكذلك الزوجة، فإنهما لا ينهيان عن البيع والشراء، وإنما ينهيان عن التبرع بما يزيد عن ثلث

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق لعثمان بن علي بن محجن البارع، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣ هـ) الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشُّلبي (المتوفى: ١٠٢١ هـ) الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٣١٣ هـ (ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي ط ٢ / ج ٥ ص ١٩٠

(٢) حاشية الصاوي على الشرح الصغير / ج ٣ ص ٤٠٤

(٣) مغني المحتاج: / ج ٢ ص ١٦٥ - المغني / ج ٤ ص

٤٥٦ - كشاف القناع / ج ٣ ص ٤٠٤.

المبحث الاول

الاصناف التي يحجر عليها

• المطلب الاول: الحجر على السفية

• اولاً: تعريف السفية:

وردت عدة تعاريف للسفيه في الفقه الاسلامي نقتصر على تعريف لكل مذهب من المذاهب الاربعه.

أ. عرف الحنفية السفية بانه المبذر للمال وتضييعه على خلاف الشرع أو العقل، ولو كان التبذير في الخير، كأن يقوم بصرفه في بناء مسجد وغيرها، والتبذير كالإسراف في النفقة، أو أن يقوم بتصرفات لا لغرض، أو لغرض لا يعده العقلاء غرضاً كدفع المال إلى المغنين، والغبن في التجارات^(٢).

ب. تعريف السفه عند الشافعية: هو التبذير في المال، وسوء تصرف، وتضييع المال كأن يكون غبن فاحش في المعاملة ونحوها، أو يلقي المال في البحر أو النار، أو ما شابهه، أو يصرفه في محرّم ولو معصية صغيرة، لما فيه من قلة الدين، وأن صرف المال، في الصدقة وباقي وجوه الخير، والاكل والملابس، ليس بتبذير لأن له في الصرف في الخير غرضاً وهو الثواب، كما لا خير في السرف، ولأن

فَإِنْ آتَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴿٦﴾ [النساء: ٦]، في هذه الاية ان الله تعالى امر باختبار اليتامى في حفظ أموالهم، بإعطائهم شيء من أموالهم، لمعرفة تصرفاتهم، فإن رأوا الرشد قبل البلوغ اعطوهم أموالهم.

ثالثاً: الحكمة من تشريع الحجر:

ان الحكمة من تشريع الحجر انه لا يوجد في الحجر إهدار لكرامة الإنسان، بل هي رحمة ومصلحة وضون وتعاون، للمحجور عليه حتى يوفر ماله في وقت تكثر فيه التزاماته، وتتعدد مسؤولياته، فلا تتراكم عليه المشاكل والهموم، ولا تعارضه الصعاب والمشاق، وإنما يجد ماله سبيلاً للنجاة، والعيشة الكريمة، وحفظ ماله من العبث به^(١).

رابعاً: أسباب الحجر:

تنقسم أسباب الحجر الى اسباب متفق عليها كالحجر الصغير والمجنون والمعتوه، بسبب فقد الأهلية أو نقصها. واسباب مختلف فيها كالحجر على السفية والمغفل والديون، والسبب في الخلاف راجع لدفع الضرر عنهم وعن الناس.



(٢) البدائع/ج ٧ ص ١٦٩ - الدر المختار ورد المحتار/ج ٥

ص ١٠٢ - تبين الحقائق/ج ٥ ص ١٩٥

(١) الفقه الاسلامي وادلة / ج ٥ ص ٤١٤

«حقوق زوجة المحجور عليه في الشريعة الإسلامية»

د. عمار محمود خلف || ١٧

المال يتخذ ليتنفع به^(١).

الغرماء^(٤).

ج. السفية عند المالكية: هو المضيع لماله إما لتبذيره باتباعه لشهواته، وإما لعدم معرفة بمصلحة وإن كان ملتزماً في دينه. والسفه: تبذير المال في غير ما يراد له شرعاً^(٢).

وذهب الشافعية: الى انه لا بد للحجر على السفية ان يكون حكم من القاضي عليه، لا غيره فلا يصح الحجر من الأب أو الجد لأنه محل اجتهاد، كما ويسن أن يشهد القاضي على حجر السفية، ليتجنب في المعاملة، وان عاد رشيداً لا يرفع الحجر عنه إلا ان يرفعه القاضي، ويكون الولي على السفية هو القاضي نفسه، لأن ولاية الأب والجد قد زالت^(٥).

د. وعرفه الحنابلة: هو الذي لا يحسن التصرف، ولا بد من الحجر عليه، ولا بد له من الحكم، لأنه حجر ثبت بحكمه، فلم يزل إلا به، كالمدين المفلس^(٣).

ثانياً: الحجر على السفية

وذهب المالكية الى ان الحجر على السفية من الحقوق الواجب على الأب إذا كان السفية اقرب الى البلوغ كالصبي، فإن حدث له السفه بعد البلوغ بأكثر من سنة، فلا بد من حكم القاضي بالحجر عليه^(٦). ومذهب الحنابلة جاء موافق لمذهب الشافعية لابد من حكم من القاضي في الحجر على السفية.

اختلف العلماء في الحجر على السفية الى اقوال للحنفية في الحجر على السفية قولان، فقد قال أبو حنيفة لا يحجر على الحر العاقل البالغ بسبب السفه، فلا يمكن الحجر على السفية وتبقى تصرفاته في ماله جائزاً، ولو كان مبذراً مفسداً يتلف ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة، لأنه اذا حجر على ماله يعتبر إهدار لأدميته، وإحاقه بالبهائم، وهو أقوى

• المطلب الثاني: الحجر على المجنون

اولاً: تعريف المجنون عرف العلماء المجنون بعدة تعاريف وهي:

المجنون: عرفه الحنفية والمالكية هو الذي زال عقله، فإذا استمر المجنون في جنونه في كل

ضرراً من التبذير، فلا يحتمل الضرر الأعلى لدفع الأدنى، لكن إذا بلغ الصبي غير الرشيد، لم يعطى إليه ماله في بداية بلوغه، الى ان يصل الى خمساً وعشرين سنة، وذهب الصحابان انه يحجر على السفية، ولا يحجر على الفاسق. ويقولهما صون لمال السفية والمغفل، ورعاية لمصلحة الدائنين

(٤) الدر المختار ورد المختار/ ج ٥ ص ١٠٢ - تبين الحقائق/ ج ٥ ص ١٩٥ - ينظر الفقه الاسلامي وادلته / ج ٥ ص ٤٣٩ .

(٥) المهذب / ج ١ ص ٣٣٢ - ينظر الفقه الاسلامي وادلته / ج ٥ ص ٤٣٩ .

(٦) بداية المجتهد/ ج ٢ ص ٢٧٩ - القوانين الفقهية/ ص ٣٢١ .

(١) مغني المحتاج/ ٢ ص ١٦٨ - المهذب/ ج ١ ص ٣٣٢ .

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي/ ج ٣ ص ٢٩٦ - الشرح الصغير/ ج ٣ ص ٣٨٧ - بداية المجتهد/ ج ٢ ص ٢٧٩ .

(٣) المغني/ ج ٤ ص ٤٦٩ - كشف القناع/ ج ٣ ص ٤٤٠ .

الأوقات، أصبح جنوناً مُطَبَّقاً، أما إذا ذهب عقله في وقت، ورجع في وقت، أصبح جنونه متقطعاً، فيكون في وقت الجنون كالصبي غير المميز، ترفع عنه الولايات الثابتة في الشرع كالولاية على الزواج، أو الولايات الثابتة بالتفويض كالوصية والقضاء، ويبطل مقاله في الدين والدنيا كالإسلام والمعاملات، لعدم القصد بذلك، فلا تثبت تبرعاته كالصدقات والهبة، كما تبطل جميع العقود والتصرفات كالبيع والشراء وإقراراته والطلاق، لأنه أصبح فاقد الأهلية، وإتلاف مال الغير، كما ينسب الولد له، ويضمن الجنايته على النفس أو الطرف أو الجرح، فيلتزم بالتعويض والجناية.، وأما إذا كان وقت الإفاقة التامة بحيث أصبح المصاب كامل العقل والتمييز فتعتبر تصرفاته صحيحة نافذة، فإذا كانت الإفاقته غير تامة، بأن يكون يعقل بعض الأشياء دون أخرى، فتعتبر تصرفاته كالصبي المميز موقوفة على إجازة الولي إذا كانت محتملة للضرر والنفع، وتبطل هذه التصرفات إذا كانت ضارة، وتنفذ إذا كانت نافعة^(١). وعند الشافعية: هو وصف يزيح الشعور من قلب الشخص مع البقاء على الحركة والقوة في الاعضاء^(٢).

• ثانياً: الحجر على المجنون

المجنون محجور عليه لمصلحة نفسه لأنه لا يحسن

التصرف، فكان للشارع الحكيم تدخل في الحجر عليه، وقد ثبتت مشروعية الحجر على المجنون في قوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فوجد ان الآية الكريمة تدل على أن الضعيف يقوم مقامه وليه في العقود والتصرفات القولية، والمجنون يعتبر ضعيف لانه فاقد الإدراك والأهلية فحجر عليه حفاظا على ماله ومصالحه، وفي السنة النبوية قوله ﷺ (رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يفيق)^(٣)، فالنبي ﷺ فهذا دليل من السنة على أن المجنون لا يؤخذ في الاحكام الشرعية لأنه غير عاقل، فيعتبر ضعيف منزوع العبارة، فلا يستطيع ان يحفظ أمواله فيعتبر محجورا عليه، فهو محجور عليه للحاكم، أو لجميع المسلمين هذا إذا أصبح مجنون بعد بلوغه، أما إذا وقع له الجنون عندما كان صبيا، فيعتبر محجور عليه لوالده، أو من يكون وصيا عليه، ويزول الحجر على المجنون عندما يفيق افاقة تامة ويتشافى من الجنون، إذا كان الجنون اصابه بعد البلوغ، لأنه كان قبل الجنون رشيدا، إما إذا كان الجنون طارئا عليه قبل ان يصبح بالغا، فلا يمكن ان يرفع الحجر عنه بعد الإفاقه والشفاء إلا إذا ثبت الرشد، لأنه لم

(١) الدر المختار/ ج ٥ ص ١٠٨ - تبين الحقائق/ ج ٥ ص

٢٠٣ - ينظر الفقه الاسلامي وادلة / ج ٥ ص ٤٣٧

(٢) القاموس الفقهي/ ج ١ ص ٦٩

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤٠١) والنسائي (١٥٦/٦) وأحمد

(١٠٠/٦) وحسنه الأرناؤونظ.

يكون قبل الجنون رشيداً^(١).

• المطلب الثالث: الحجر على الصبي

يعرف الصبي هي مرحلة يمر بها كل إنسان، يبدأ من الولادة إلى ان يصل الى مرحلة البلوغ، وقد اتفق العلماء على وجوب الحجر على الأيتام الذين لم يبلغوا الحلم^(٢)، لقوله تعالى ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦]، وبما انه لا تتوفر أهلية التصرف لعدم اكتمال الإدراك اللازم لتقدير ما يترتب على التصرفات. وعرف ايضا انه الصبي هو من لم يفطم بعد. أو من لم يبلغ الحلم^(٣).

الصغير الذي لم يبلغ الحلم ولم يكن مميز فقد تكفل الشارع الحكيم بحفظ ماله ولعجزه عن تصرفه في ماله على الوجه الذي يحقق له المصلحة فتحوّل إجازة تصرفاته وارجاعها إلى ولي أمره، أو الحاكم الذي يتولى أمره. والذي يدل على الحجر على الصغير من الكتاب، قوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ لِوَالِدِهِ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قال الإمام صاحب الفتح القدير الضعيف هو الصبي أو الشيخ الكبير، وقوله تعالى ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ

أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِإِلَهِهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٦].

قال الشوكاني: والمراد ببلوغ النكاح: بلوغ الحلم كقوله تعالى ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٩].

فالصبي الذكر هو من له أب اتفق الفقهاء على أنهم لا يخرجون من الحجر إلا ببلوغ وإيناس الرشد منهم، اذا بلغ الذكر يعرف منه العلامات منها الاحتلام والإنبات، وصوله لسن خمس عشرة سنة وأما إيناس الرشد فقد اختلف الفقهاء فيه ، فقال الشافعية^(٤)، الصلاح في العقل والدين ، وقال المالكية في العقل خاصة ، قال سعيد بن جبير ، والشعبي إنه لا يمكن ان يدفع إلى اليتيم ماله إذا لم يبلغ رشده ، وإن كان كبيراً، قال الضحاك وإن بلغ مائة سنة ، وجمهور العلماء على أن الرشد لا يكون إلا بعد البلوغ ، وعلى أنه إن لم يرشد بعد بلوغ الحلم لا يزول عنه. هذا في الصبي المحجور عليه لأبيه أو للوصي عليه من أبيه، أو لمن ينصبه القاضي أو لجماعة المسلمين. أما الأئمة فهي أيضا محجورة عليها لأبيها أو للوصي عليها من أبيها أو القاضي أو لجماعة المسلمين فحكمها في ذلك حكم الذكور حتى بلوغ الحيض وإيناس الرشد عند الجمهور، وقال الإمام مالك: حتى تبلغ رشيدة

(٤) أسنى المطالب / ج ٢ ص ٢٠٦.

(١) المدونة / ج ٣ ص ٦٥٤

(٢) بداية المجتهد / ج ٢ ص ٢٧٥

(٣) القاموس الفقهي ، الدكتور سعدي أبو حبيب. دار الفكر. دمشق - سورية ط ٢: ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م / ج ١

ص ٢٠٧

ويدخل بها الزوج أو تصير عانسا بالانقطاع عن
الحيض. وروي عنه مثل قول الجمهور^(١).

المبحث الثاني

حقوق زوجة المحجور عليه



• المطلب الاول: تعريف الحقوق

تنقسم حقوق الزوجة على الزوج الى قسمين
رئيسيين هي الحقوق المالية والحقوق الغير مالية.
اولا: الحقوق المالية:

وهي التي تتعلق بالمال وترتبط به، وهي المشار
إليها في قول الرسول ﷺ (من ترك مالا فلورثته)^(٢)،
كملكية الأعيان، أو الديون أو المنافع، أو حقوق
الارتفاق، أو حبس المرهون، وحق الخيار وحق
المرور وحق السكنى، وحق البائع في ثمن ما باع،
وحق المشتري في المبيع الذي التزم ثمنه، والحق
المالي إذا تعلق بالذمة سمي دينا، أي لا يتعين
بالتعيين، وهو لا يكون إلا بين شخص وشخص،
أحدهما ما ثبت له الحق، ويسمى مستحقا أو دائنا،
والآخر ما ثبت الحق في ذمته، ويعتبر مكلفا أو مدينا،
فإذا اشترى شخص كمية من القمح محددة المقدار
غير معينة بذاتها، كانت دينا في ذمة المشتري لعدم
تعينها بذات بعينها، أما إذا تعلق الحق المالي بذات
معينة فإنه يسمى عينا، وهو لا يكون إلا بين شخص

٢٧(٢) صحيح البخاري/ ج ٢ ص ٨٠٥، باب الدين، برقم:

(٢١٧٦)، - صحيح مسلم/ ج ٣ ص ١٢٣٦، باب الفرائض،
برقم: (١٦١).

(١) أنظر مدونة/ ج ٣ ص ٦٥٦- انظر شرح بداية المجتهد
ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد / ج ٤ ص ١٩٢٥

«حقوق زوجة المحجور عليه في الشريعة الإسلامية»

د. عمار محمود خلف || ٢١

وعصمته، ولها جميع الحقوق وعليه جمع الواجبات، لكن هناك بعض الاختلافات في هذه الواجبات من شخص الى اخر بحسب نوع الحجر عليه، فالسفيه والمجنون والصبي والمعتوه تكون احكامهم مختلفة، فمن خلال البحث لم يتكلموا على حقوق زوجة المحجور عليه كثيرا لانها تجب لها جميع الحقوق بغض النظر على انه محجور عليه او لا، بعد ذكر اقوال المذاهب في هذه الحقوق لابد من التطرق الى حقوق الزوجه على الزوج سواء كان محجور عليه ام لا .

فالسفيه ذهب المالكية الى ان طلاق زوجته نافذ وكذلك خلعه لها، ولا يجب هبة ولا صدقة ولا عطية، ولا شيء من المعروف، ويصح إقراره بموجب عقوبة من حد أو قصاص^(٣).

وذهب الشافعية الى انه يصح بإذن وليه نكاحه، وطلاقه ورجعته وخلعه زوجته بمثل المهر وبدونه، وظهاره وإيلاؤه، ونفيه النسب لما ولدته زوجته بلعان، واستلحاقه نسب ولد منه ، كما لا يصح تصرفه المالي في الأصح ولو بإذن الولي، لأن عبارته مسلوبة، كما لو أذن لصبي فلا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء ولا هبة.

مذهب الحنابلة قالوا يصح نكاحه بإذن الولي ومن غير إذنه، كما ذهب اليه الحنفية، إذا احتاج لذلك، لأن في هذه الحالة مصلحة محضة، ويتقيد (٣) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي / ج ٣ ص ٢٩٦ - الشرح الصغير / ج ٣ ص ٣٨٧

وشيء، ولا يتوقف على شخص معين ثبت عليه هذا الحق، ومنه حق الملك وحق حبس المال المرهون وحقوق الارتفاق، حيث ينتفع المرتفق بما ثبت له من حقوق الارتفاق من غير وساطة شخص يتوقف عليه الاستيفاء الطبيعي لهذا الحق شرعاً^(١).

• ثانيا: الحقوق غير المالية:

وهي الحقوق التي لا تتعلق بالأموال ولا ترتبط به، مثل حق القصاص وحق الحضانة وحق الحرية بجميع أنواعها، وحق المرأة في الطلاق أو التفريق لعدم الإنفاق أو بسبب العيوب أو للضرر وسوء العشرة أو للغيبة أو الحبس، وكذلك حق الولاية على النفس، كحق الأب في الولاية على أولاده الصغار، أو حق الابن في الانتساب إلى أبيه أو حق ولي الزوجة في فسخ الزواج لعدم كفاءة الزوج، وغير ذلك^(٢).

• المطلب الثاني: حقوق الزوجة على الزوج المحجور عليه

المحجور عليه اذا تزوج او كان متزوجا سواء كان سفيها او مجنونا او صغيرا او معتوه، تطبق عليه جميع الحقوق التي تتعلق بالزوجة التي تكون في

(١) ينظر: الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، أحمد فراج حسين / ص ١٣٠-١٣١.

(٢) ينظر: النظريات العامة للمعاملات في الشريعة الإسلامية / ص ٦٧، - الموسوعة الفقهية الكويتية / ج ١٨ ص ٤٠-٤١، - الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، أحمد فراج حسين / ص ١٣١.

المحجور عليه بمهر المثل فلا يزيد عليه، لأن هذه الزيادة تبرع، فإذا لم يكن السفية محتاجاً إلى الزواج، لا يصح زواجه إلا بإذن وليه، لأنه تصرف يوجب المال، فلم يصح بغير إذن وليه كالشراء. ويصح طلاقه، لأن الطلاق ليس بتصرف في المال، كما يصح خلع زوجته، لأنه إذا صح الطلاق من دون دفع مال منه، فالخلع الذي يجلب له المال أولى، لكن لا يدفع العوض إليه. وهو متفق عليه فقهاً، ويصح ظهاره وإيلاؤه ولعانه ونفي النسب باللعان عن السفية، وإقراره بنسب ولد منه. وتصح وصيته، كما قال سائر الفقهاء، لأنها محض مصلحة، لأنها تقرب إلى الله تعالى بماله، بعد استغنائه عنه^(١).

اما المجنون تبطل جميع عقود تصرفاته كالبيع والشراء وإقراراته وطلاقه، لأنه فاقد الأهلية، وتعتبر أفعاله كالإحبال وإتلاف مال غيره، فينسب الولد له، ويضمن جنايته على نفس أو طرف أو جرح، فيلتزم بأرش (تعويض) الجناية، وأما في وقت الإفاقة التامة بحيث يكون المصاب كامل العقل والتمييز فتعتبر تصرفاته صحيحة نافذة. فإن كانت إفاقته غير تامة، بأن كان يعقل بعض الأشياء دون بعض، فتعد تصرفاته كالمميز موقوفة على إجازة وليه إذا كانت محتملة الضرر والنفع، وتبطل إذا كانت ضارة، وتنفذ إذا كانت نافعة. وهذا عند الحنفية والمالكية^(٢).

المطلب الثالث: حقوق الزوجة على زوجها تقسم حقوق الزوجة على زوجها الى قسمين، هي حقوق مالية، وحقوق معنوية

• الحقوق المالية هي:

١- المهر يجب على الزوج في العقد أن يدفع مقداراً من المال للزوجة يسمى، المهر، والصداق، أو الأجر، وهو هبة وليس إجارة، وسمي أجراً تجوزاً ودليل مشروعيته قوله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤].

والمهر واجب في عقد النكاح على الزوج لزوجته بمجرد العقد الصحيح، فلا يصح للزوجان نفيه، إذ إن في المهر حقاً لله تعالى، فليس متمحضاً لحق المرأة^(٣).

٢- النفقة هي توفير كل ما تحتاج إليه الزوجة من الطعام، والمسكن، والخدمة، والدواء^(٤)، وإن كانت غنية قال ابن قدامة في المغني: (نفقة الزوجة واجبة بالكتاب، والسنة، والإجماع، أما الكتاب فقول الله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]، ومعنى قدر عليه أي ضيق عليه، وأما السنة فما روى جابر أن رسول الله ﷺ خطب الناس فقال «اتقوا الله في النساء، فإهنن عوان عندكم، أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم

(١) المغني/ ج ٤ ص ٤٦٩- كشف القناع/ ج ٣ ص ٤٤٠.

(٢) الدر المختار/ ج ٥ ص ١٠٨- تبيين الحقائق/ ج ٥ ص ٤٤

(٣) بداية المجتهد / ج ٣ ص ٤٤

(٤) البحر الرائق / ج ٤ ص ١٨٨

«حقوق زوجة المحجور عليه في الشريعة الإسلامية»

د. عمار محمود خلف || ٢٣

فروجهن بكلمة، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» رواه مسلم . وجاءت هند إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي . فقال: (خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف)^(١).

هذه أهم الحقوق التي تناولها المؤلف في هذا الجزء، أما سائر الحقوق كحقوق المرأة النفسية بالمعاشرة الحسنة، أو حق المعاشرة الجنسية، فقد خصص لها المؤلف الجزء التالي لهذا الجزء، باعتبار أكثرها مما يشترك فيه الزوجان، فهو حق لكليهما.

• الحقوق المعنوية:

الحقوق الدينية: وتشمل حق الزوجة في حرية الدين والاعتقاد وفق الضوابط الشرعية، دون تدخل من الزوج، وكذلك المسؤولية المناطة بالزوج في توفير ما يلزم لتحقيق هذه الحقوق.

• الحقوق الاجتماعية:

مثل حق الزوجة في صلة رحمها وصلتهم لها، وإقامة العلاقات الاجتماعية مع أفراد المجتمع من دون أن تحد حريتها في ذلك إلا وفق ما تمليه الضوابط الشرعية.

• الحقوق الاقتصادية:

مثل حرية الزوجة في التصرف في مالها باعتبار أن لها ذمة مالية مستقلة كالرجل، وكذلك الحدود الشرعية لتصرفات المرأة في مال زوجها، وحدود تصرف الزوج في مال زوجته.

• حق الزوجة في التعليم:

وهي الحقوق المتعلقة بالنواحي العلمية والتربوية. حق الزوجات في العدل: وهو مرتبط بحالة تعدد الزوجات، وهو العدل الذي أبيض على أساسه التعدد.

(١) أخرجه البخاري برقم (٥١٨٦)، ومسلم برقم (١٤٦٨)



الخاتمة

• اشتملت الخاتمة على النقاط التالية:

- ١- ان الحجر لا يكون الا على الشخص الفاقداهلية فالصبي والمجنون والسفيه يعتبرون فاقدواهلية.
- ٢- ثبتت مشروعية الحجر في الكتاب والسنة، وهذا الحجر يكون لمصلحة المحجور عليه حتى لا تضيع حقوقه.
- ٣- الحجر على السفيه لا بد من ان يكون فيه حكم من القاضي
- ٤- من خلال البحث تبين ان المجنون نوعان نوع جنون مطبق ونوع جنون متقطع وكل من هذه الانواع له حكمه.
- ٥- حقوق زوجة المحجور عليه لم يتطرق لها العلماء بشكل مفصل لكن هناك بعض الاحكام مثل الطلاق والنكاح والنفقة وهذه فيها كلام مختصر .
- ٦- حق زوجة المحجور عليه كحق زوجة الشخص العادي الذي ليس فيه شيء.

